قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة
دراسة حالة بنك البركة للفترة (2010– 2015)

Measuring the impact of bank liquidity on return and risk case study: Al Baraka Bank for the period (2010 -2015)

بشير دريدي[1]

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر

Dridibachir81@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/06 تاريخ القبول: 2018/09/12 تاريخ النشر: 2018/10/06

ملخص: لقد شهدت البيئة المصرفية خاصة في السنوات الأخيرة منافسة قوية في ظل التحرير المصرفي وتنوع أنشطة البنوك مما أدى الى بروز العديد من المخاطر المتنوعة والتي يستوجب الحد منها أو التقليل من تهديداتها إلى أقل مستوى ممكن.

مخاطر السيولة أحد هذه المخاطر والتي تتطلب من إدارة البنك تحليلها ومحاولة قياسها للتقليل من أثارها لكي تعظم عوائدها ، وتحافظ على بقائها واستمراريتها لتكسب ولاء زبائنها، تهدف هذه الدراسة البحثية إلى قياس علاقة السيولة المصرفية بالعائد والمخاطرة لبنك البركة الجزائري للفترة (2010– 2015) ، باستخدام مصفوفة الارتباط الجزئي كأداة للقياس،وهذا لاختبار مدى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين المتغير التابع وهو معدلات العائد ، ومعدلات المخاطرة والمتغير المستقل وهو مؤشرات السيولة المصرفية ، وقد خلصت الدراسة التطبيقية إلى نتيجة أساسية مفادها هناك علاقة ارتباط قوية لبعض من مؤشرات السيولة مع مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة.

الكلمات المفتاحية : السيولة المصرفية ، مؤشرات العائد ، مؤشرات المخاطرة ، المخاطر المصرفية ، التحرير المصرفي .

تصنيف JEL: G 124, G114

Abstract :

The banking environment, especially in recent years, has seen strong competition in the light of banking liberalization and the diversification of banks' activities, which has led to the emergence of many different risks that need to be reduced or minimized to the lowest possible level.

Liquidity risk is one of these risks, which requires the Bank's management to analyze and try to measure them to minimize their effects in order to maximize their returns and maintain their survival and continuity to gain the loyalty of their customers.

The objective of this study is to measure the banking liquidity relationship with return and risk for Al Baraka Bank of Algeria for the period 2010 -2015using the partial correlation matrix as a measurement tool. This is to test the correlation between the dependent variable, the return rates, risk rates and the independent variable, The empirical study concluded that there is a strong correlation between some of the liquidity indicators with the indicators of return and risk indicators.

Key words: banking liquidity, yield indicators, risk indicators, banking risk, banking liberalization.

Classification JEL: G 124, G114

[1] . بشير دريدي، Dridibachir81@gmail.com

مقدمة:

يعتبر تنوع أنشطة البنوك التجارية أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات البنكية في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي وان زاد من عوائدها فانه عرضها لمخاطر مختلفة وجب توخي الحيطة والحذر في التعامل معها، و إدارتها بشكل فعال مما يحقق التوازن بين السيولة والعائد والمخاطرة.

و إذا كان البقاء والاستمرارية وتحقيق العوائد تمثل أهدافا رئيسية لأي مؤسسة بنكية، فتسيير ومعالجة الأخطار والتكيف معها تمثل أهم الشروط الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى وضع إدارة فعالة تختص بكل نوع من المخاطر، وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر.

يعد موضوع السيولة المصرفية في غاية الأهمية لدى الباحثين وخبراء المصارف، مما استدعى وضع معايير رقابية دولية خاصة بها في إطار اتفاقية بازل3، للتقليل من أثارها السلبية لأنها قد تعرض البنك إلى خسارة عددا من زبائنه بسبب عدم توفر السيولة الكافية، أو عدم التمكن من تلبية طلبات المودعين في الوقت المناسب ، أو العكس قد يحتفظ بسيولة تفوق حاجته مما يؤدي إلى عدم كفاءة استخدام موارده المالية وهذا يؤثر سلبا على مستويات العائد المنتظر .

و البنوك تسعى دائما إلى تعظيم ثروة الملاك والمودعين معا باعتمادها على طريقة مثلى لإدارة السيولة وهي أفضل طريقة لكسب ثقتهم وولاؤهم أي أن إدارة السيولة بنجاح خاصة في الأجل القصير يؤدي بالبنك إلى تحقيق عوائد (ربحية) في الأجل الطويل وبالتالي فان مسألة إدارة السيولة تمثل عاملا مهما في قرار المودعين ، وسبيلا نحو البقاء والاستمرارية .

وتبعا لما سبق تبرز معالم المشكلة التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة ؟ وهو ما يتطلب الإجابة على التساؤلات التالية :

- ✓ ما المقصود بالسيولة المصرفية والعائد والمخاطرة المصرفية ؟
- ✓ هل يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية ومعدلات العائد لبنك البركة ؟
- ✓ هل يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة المصرفية ومؤشرات المخاطرة لبنك البركة ؟

وبغرض معالجة هذه الإشكالية تم تبني المحاور التالية:

- ✓ مفاهيم نظرية حول السيولة والعائد والمخاطرة المصرفية.
- ✓ قياس أثر السيولة المصرفية على العائد لبنك البركة.
- ✓ قياس أثر السيولة المصرفية على المخاطرة لبنك البركة.

المحور الأول: مفاهيم نظرية حول السيولة والعائد والمخاطرة المصرفية

تلعب السيولة دورا هاما في عمل المصارف التجارية إذ تسعى كل المصارف إلى تحقيق عوائد مع تجنبها للمخاطر، وتوفير السيولة بصفة مستمرة ينشط الحركة المالية ويساهم في تحقيق جودة الخدمات المصرفية، وفي نفس الوقت قد يتعرض لخسائر بسبب احتفاظه بسيولة تفوق حاجاته وهذا لعدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية مما يخفض من مستوى العوائد المرجوة ،كما أن توفير الإدارة الجيدة والكفاءة يساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصالح والمودعين وغيرهم ، ومنه سنتطرق إلى الإطار النظري للسيولة والعائد والمخاطرة المصرفية .

أولا:أساسيات السيولة المصرفية: سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم السيولة وإلى تكلفة وتقييم كفاية السيولة

1 -مفهوم السيولة المصرفية:

التعريف الأول : بشكل عام تعرف السيولة المصرفية على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسائر وبالتالي يمكن القول أن السيولة تبين قدرة المؤسسة على تحويل أصولها من خلال بعدين[1] :

- ✓ يتمثل البعد الأول في الوقت الذي تتطلب عملية تحويل الأصول إلى نقدية إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة الأصل
- ✓ يتمثل البعد الثاني في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحويل أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية ولا تترتب عليه خسارة معتبرة.

التعريف الثاني : السيولة " liquidity" في معناها المطلق تعني النقدية cash money، أما السيولة في معناها الفني، فتعني قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصل سائل هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أوفي غضون فترة قصيرة ، فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصل سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر ،وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أو أي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته [2] .

التعريف الثالث: للسيولة مفهوم مجرد فيكمن تعريفها بأنها : القدرة على توفير الأموال لمواجهة الالتزامات التعاقدية ، ومتطلبات الزبائن غير التعاقدية بأسعار مناسبة في كل الأوقات [3] .

2 -تكلفة وتقيم كفاية السيولة المصرفية

2 1 –تكلفة السيولة : هي التكلفة المرتبطة على احتفاظ المصرف بأرصدة نقدية معطلة قد تزيد عن احتياجاته الفعلية من النقد ، وتأتي أهمية ذلك من أن هذه الأرصدة تكون كبيرة ،وان كانت تقل إذ نسبت إلى إجمالي موارد أو ودائع المصرف ، وهذا ما يجعلها تختفي أحيانا بين أرقام وقيود حسابات الميزانية .

ويكفي أن نبين أن وجود مليون دينار فقط في شكل سائل غير موظف دون الحاجة لذلك ، وبفرض أن معدل سعر فائدة التوظيف المتاح هو 10 %، فإن العائد المفقود السنوي للمصارف يبلغ 100 ألف دينار وهو مبلغ لا يستهان به ، وإذا أخذنا باعتبار أن تكلفة المورد الذي يقابل المليون دينار ، ولنفرض أن معدل تكلفة هذا المورد هو 06 %، تكون قيمة هده التكلفة السنوية للمورد 60 ألف دينار ، وهو موقف يستحق التفكير الجاد نحو رفع كفاءة إدارة سيولة المصرف ، والعوامل التي تصعب من تحقيق المتابعة المستمرة لهذا الموضوع ترجع إلى[4] :

- ✓ تحركات القروض نفسها سحبا وسدادا ، مما قد يضطر إدارة المصرف إلى توفير سيولة إضافية عند منحها لحدود ائتمانية انتظارا لسحب هذه الحدود الائتمانية، وقد يتأخر هذا السحب عما هو مخطط له أو قد يتم بنمط يختلف عن النمط المتوقع مما يؤدي إلى ظهور سيولة مفرطة في بعض الفترات .
- ✓ التغيرات اليومية لعمليات غرفة المقاصة بين البنوك
- ✓ نظم البنوك المركزية في مراقبة نسب الاحتياطي النقدي القانوني ، فبعض المصارف تقوم بهذه المراقبة على أساس يومي تلزم المصارف على أساسه بأن يحتفظ يوميا لديه بنسبة نقدية من ودائعه بدون فائدة و والبعض الأخر من البنوك المركزية يراقب هذه العملية على متوسط أيام العمل خلال الشهر .

2 2 – تقييم كفاية السيولة المصرفية :تعتمد المؤسسات المالية –ومنها المصرفية التجارية –على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، مما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من أصول نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، والسيولة تمثل سيفاً ذا حدّين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد

المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف، ومن جهة أخرى، إنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له .

إن من أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقييم كفاية السيولة ما يأتي [5]:

- **نسبة الرصيد النقدي:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمصكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة .

- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنّه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس، فإنّه إذا أراد إحداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنّه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

- **نسبة السيولة القانونية:** تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية (الأرصدة النقدية والأرصدة الشبه النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات

المصرف. وكذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة، موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية + الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع ما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

- **نسبة التوظيف**: وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع ما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه، أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

ثانيا:مفهوم العائد والمخاطرة المصرفية

هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطرة المصرفية وبهذا سنتعرض إلى أهم المفاهيم المتعلقة بهما والى أنواع المخاطر المصرفية، والى تحليل العلاقة النظرية بين العائد والمخاطرة المصرفية.

1 -مفهوم العائد المصرفي: يعرف العائد أنه مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة [6].

ويعرف أيضا، ما يحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيته من الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها بالعملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة ، إلا أن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس متأكدا نظرا لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسائر ، وتغير لسياسات الحكومية وتغير سعر الفائدة ، وتقلبات سعر الصرف ، وظروف غيبية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي ، فتبقي تنبؤات المستثمر معرضة لشيء من عدم اليقين[7]

وعوائد الموجودات المالية ثلاثة أشكال مهمة هي[8] :

- **توزيع الأرباح**: إذا كانت هذه الموجودات تمثل حقوقا من أموال ملكية مثل الأسهم ، وحامل السهم شريك في الشركة التي أصدرت هذا السهم ، لذلك فهو من مالكيها و حقوقه من حقوق المساهمين .
- **الفوائد** :إذا كانت الموجودات المالية تمثل أموال اقتراض مثل السندات ، فحامل السند مقرض لشركة التي أصدرت ذلك السند وقيمة القرض هي قيمة السند ، فالسند يعطي لحامله الحق في الحصول على الفائدة المتفق عليها مع الشركة المقترضة (التي أصدرت هذه السندات) .

- **الأرباح الرأسمالية:** تنتج هذه الأرباح عن إعادة بيع الموجودات المالية، فحامل السهم أو حامل السند إذا استطاع أن يبيعه بمبلغ يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي.

2 -مفهوم المخاطرة المصرفية: لغرض فهم طبيعة المخاطر المصرفية لابد في البداية أن نتعرف على مفهوم المخاطرة، ومن ثم مفهوم المخاطرة المصرفية. وتتضمن المخاطرة معنى المستقبل ، و معنى الماضي فهي قرار تغير يعكس احتمالية تحقيق نتائج غير ايجابية في المستقبل كنتيجة لقرار اتخذ الآن [9].

وكلمة الخطر أو المخاطرة وكما جاء في (معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال)تعني بشكل عام : أي عنصر من عناصر المجازفة أو احتمال وقوع الخسائر يكمن في شيء أو عمل معين، ومن الأخطار التي تتعرض لها الأعمال التجارية مثلا : تقلبات الأسعار ، والتغير في الطلب على البضائع وأحوال الزبائن ، وأوضاعهم المالية والقدرة على الحصول على المواد الأولية وما شابه ذلك [10].

والمخاطرة كمفهوم تم ايضاحها من خلال تقرير معهد المدققين الداخلين الأمريكيين (IIA) على النحو الآتي:

"المخاطرة تستخدم لقياس حالات عدم التأكد من عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر ايجابيا أو سلبيا ، فإذا كان إيجابيا يطلق عليه فرص وإذا كان سلبيا فيطلق عليه تهديد" [11].

والمخاطرة المصرفية تعرف بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم التأكد الوقتي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة [12].

2-1- أنواع المخاطرة المصرفية: لقد حظيت المخاطر المصرفية باهتمام كبير في الأدبيات المختلفة ، فاختلفت تصنيفاتها باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطر المصرفية ، كذلك أن أنواعها تتغير تبعا للتطورات التي يشهدها العمل المصرفي الذي يتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطرة أهمها كتالي [13]:

أ -المخاطر العامة "المخاطر النظامية": Risque systématique :

وهي المخاطر التي تطرأ على السوق الذي تعمل فيه المصارف ، وهي تصيب جميع المصارف العاملة في هذا السوق، وهي ذلك الجزء الذي لا يمكن التخلص منه بالتنويع في المحفظة والتي ترتبط بالتحركات العامة في أسواق الأسهم وبتالي لا يمكن تجنبها ، إن هذه المخاطر لا يمكن تجنبها لأنها تنجم عن التغيرات الاقتصادية العامة مثل التغير في النشاط الاقتصادي العام .

وعلى وفق هذا التصنيف فإن المخاطر النظامية هي المخاطر الناجمة عن تقلبات الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على الصناعة المصرفية كافة ، وتمتاز المخاطر النظامية بالخصائص التالية [14] :

- تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي كله .
- تؤثر في جميع المصارف والشركات العامة فهي تصيب كل الاستثمارات .
- لا يمكن تجنبها بالتنويع ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال العائد المتوقع .
- ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات العامة أو الحالات الكساد أو التضخم أو ارتفاع معدلات أسعار الفائدة .

ب -**المخاطر الخاصة "المخاطر الغير النظامية " : Risque Non Systématique** وتسمى كذلك مخاطر المصرف لأنها ترتبط بالميزات الخاصة بالمصرف نفسه فالمخاطر الغير النظامية هي المخاطر التي يمكن تفاديها بالتنويع ، وتخص مصرف أو منشأة أو منظمة دون أخرى فهي مخاطر خاصة [15]، وتمتاز المخاطر الغير النظامية بالآتي :

- تنشأ من عوامل خاصة بالمصرف أو الشركة ويقتصر تأثيرها على المصرف أو الشركة ذاتها .

- يمكن إزالة هذا النوع من المخاطر الغير النظامية من خلال التنويع .

3 -مؤشرات قياس العائد والمخاطرة المصرفية: يمكن توضيح أهم المؤشرات المستخدمة في قياس العائد و المخاطرة كما يلي :

3-1- مؤشرات قياس العائد: من المعروف أن الهدف الرئيسي للمصارف التجارية هو تعظيم ثروة الملاك ، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة ، من بينها قدرة المصارف على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس قدرة المصرف على مجموعة من المؤشرات التي تبين لنا مقدار العائد (الربح) المتحقق للمصرف ، والمؤشرات هذه توصف بأنها مؤشرات الربحية ، وتعكس هذه المؤشرات الأداء الكلي للمصرف ومدى قدرته على توليد العوائد التي تشكل دورا مهما وحيويا في ديمومة المصارف التجارية وبقائها ، لاسيما أن المصارف تعمل على تدعيم رأسمالها من خلال تخصيص جزء من عوائدها بوصفها احتياطيات لرأس المال على وفق ما تحدده التعليمات الصادرة من البنك المركزي بهذا الخصوص ، تعد الأرباح من أهم عوامل جذب المتعاملين مع المصارف وزيادة ثقتهم بها، وفي ما يأتي أهم هذه المؤشرات [16]:

مؤشر العائد (صافي الدخل) إلى حقوق الملكية : وصيغة المؤشر هي

$$\text{العائد (صافي الدخل) إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

مؤشر العائد (صافي الدخل) إلى الموجودات : وصيغة المؤشر هي :

$$\text{العائد (صافي الدخل) إلى الموجودات الكلية} = \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{إجمالي الموجودات الكلية}} \times 100$$

مؤشر العائد (صافي الدخل) على الودائع : وصيغة المؤشر هي

$$\text{العائد (صافي الدخل) على الودائع} = \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

مؤشر العائد (صافي الدخل) على الأموال المتاحة : صيغة المؤشر هي

$$\text{العائد (صافي الدخل) على الأموال المتاحة} = \frac{\text{العائد (صافي الدخل)}}{\text{حقوق الملكية + الودائع}} \times 100$$

مؤشر القابلية الإرادية للموارد المتاحة : وصيغة المؤشر هي :

$$\text{القابلية الإرادية للمواد المتاحة} = \frac{\text{صافي الدخل قبل الضرائب + الفوائد الدائنة المستحقة للمصرف}}{\text{حقوق الملكية + المطلوبات}} \times 100$$

مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات : وصيغة هذا المؤشر هي :

$$\text{إجمالي الايرادات إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الايرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

3-2- مؤشرات قياس المخاطرة المصرفية:هناك مجموعة من المؤشرات لقياس المخاطر المصرفية منها المؤشرات الخاصة بالمخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة ، مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الصرف وهي[17] :

- **النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصرف إلى إجمالي الموجودات** :

$$\frac{\text{النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يعد هذا المؤشر واحد من المعايير المستخدمة لقياس مخاطرة السيولة في المصارف إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة .

- **الموجودات النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات** :

$$\frac{\text{الموجودات النقدية والاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض المخاطرة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة .

- **التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات** :

$$\frac{\text{التسهيلات الائتمانية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يعد هذا المؤشر واحدا من المعايير المستخدمة في قياس المخاطرة الائتمانية في المصارف التجارية ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في حالة عدم سدادتها من قبل المقترضين في مواعدها المحددة .

-الموجودات الحساسة لسعر الفائدة الى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة :

$$\frac{\text{الموجودات الحساسة لسعر الفائدة}}{\text{المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة}} \times 100$$

يقيس هذا المؤشر سعر الفائدة في المصارف فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من الواحد كان عائد المصرف أعلى اذا ارتفعت أسعار الفائدة والعكس صحيح .

- **مخاطر أسعار الصرف**: وتشتمل على النسب التالية :

المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية بالإضافة إلى نسبة إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية.

– مخاطر رأس المال :وتشمل النسب التالية:

إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول و والنسبة الثانية الشريحة الأولى من رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان مخاطرة.

القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

- **مخاطر التشغيل** : ونستطيع أن نقدرها بالنسب التالية:

إجمالي الأصول/ عدد العمال بالإضافة إلى نسبة مصاريف العمال/ عدد العمال.

4 –تحليل العلاقة النظرية بين العائد والمخاطرة :

تسعى المصارف إلى تحقيق المبادلة بين المخاطرة والعائد من العمليات المصرفية بما يؤدي إلى تعظيم العائد وتدنية المخاطر [18]. والمصارف تسعى وفي أي وقت إلى تحقيق مستويات عالية من العائد في كل من الموجودات وحقوق الملكية ، ولكن مثل هذه المستويات من العائد لابد أن تقارن بمستويات المخاطرة التي يتحملها المصرف مقابل ذلك ، فمثلا قد يستطيع المصرف تحقيق مستويات أعلى من العائد من خلال تخفيض المصروفات العاملة بدون التأثير في نوعية الإيرادات ، غير أنه قد يحقق ذلك في حالات أخرى مع تحمل المصرف لمخاطرة السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان وبشكل ملحوظ ، وفي حالات كهذه ستكون الأرباح المستقبلية أكثر عرضة للتقلب ، كما قد يتعرض المصرف للخسائر . وتنظر المصارف المستثمرة إلى العائد المتوقع باعتباره مكونا من جزأين: [19]

- الجزء الأول هو الجزء الذي يكفي لتعويض المصرف عن حرمانه من تلك الأموال التي وجهت لشراء الأوراق المالية وهو ما يطلق عليه العائد مقابل الزمن .
- الجزء الثاني فيتمثل في العائد الذي يكفي لتعويض المصرف عن المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها أمواله المستثمرة.

ومما سبق ذكره يعني أن المصرف المستثمر عليه الموازنة بين المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها كنتيجة لهذا الاستثمار و العائد الذي يرغب فيه. كما أن هناك قاعدتان تحكمان أساس المفاضلة بين الاستثمارات المتاحة من حيث المخاطرة والعائد:

- القاعدة الأولى تشير إلى أنه إذا تساوت المخاطرة التي تتعرض لها الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على أساس العائد المتوقع أي اختيار الاستثمار الذي يتولد عنه العائد الأكبر.
- القاعدة الثانية فتشير إلى انه إذا تساوت العوائد المتوقعة من الاستثمارات عندها يتم المفاضلة بينها على أساس المخاطرة بمعنى اختيار الاستثمار الأقل تعويضا للمخاطر.

ويرى الباحثون بالاستناد إلى ما تقدم أن عنصر المخاطرة والعائد يرتبطان بعلاقة طردية بمعنى أنه كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد والعكس صحيح و على المصرف القيام بمقارنة المخاطر لديه مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد مستوى المخاطرة التي يتعرض لها ، لضمان استمرار العمل المصرفي .

المحور الثاني: قياس أثر السيولة المصرفية على العائد

لدراسة أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة ، قمنا باستخراج نسب السيولة لبنك البركة الجزائري للفترة (2010- 2015) ، وهي نسبة السيولة النقدية ، ونسبة السيولة القانونية ، ونسبة التوظيف من القوائم المالية[20] ، إضافة إلى حساب معدل العائد على الموجودات ، ومعدل العائد على حقوق الملكية، لنفس الفترة وكذلك استخراج مؤشرات مخاطر السيولة.

وبعدها حاولنا بناء نموذج قياسي باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط لتتبع هذا الأثر وهو مدى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدلات العائد ومعدلات مخاطرة السيولة المصرفية لكن حجم العينة للبيانات المالية لبنك البركة الجزائري المتحصل عليها كانت صغيرة وبالتالي قدرنا نموذج قياسي غير معنوي وغير مقبول إحصائيا. ومنه في هذه الدراسة سنعتمد على مصفوفة الارتباط الجزئي كأداة للقياس والتفسير بين المتغير التابع وهو معدلات العائد ومعدلات المخاطرة ، والمتغير المستقل وهو السيولة المصرفية.

أولا : تحليل الإرتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على الموجودات

لدراسة وتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والعائد على حقوق الملكية اعتمدنا في دراستنا على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية، معدل العائد على الموجودات (ROA.B) ونسبة السيولة النقدية(RDT.B) ونسبة القانونية(RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) ، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم(01) : يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل العائد على الموجودات (ROA.B) والسيولة المصرفية

	ROAB	RDTB	RDLJB	TDEB
ROAB	1.000000	-0.429805	-0.439679	0.501400
RDTB	-0.429805	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	-0.439679	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	0.501400	-0.925727	-0.950695	1.000000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك وبرنامج Eviews

من خلال الجدول رقم(01) الذي يوضح الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (ROA.B) والسيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف(TDE.B) وجدنا أن معامل الارتباط الجزئي بين معدل العائد على الموجودات (ROA.B) والسيولة النقدية كان الارتباط سالب ومتوسط وقدرت النسبة 42.98-% وكان الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (ROA.B) و السيولة القانونية (RDLJ.B) سالبة ومتوسطة وقدرت النسبة 43.96- % متوسطة موجبة وقدر بـ 50.14% بين معدل العائد على الموجودات (ROA.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) ، فقد كانت العلاقات متباينة بين السالب المتوسط، والموجب القوي جدًا ،فنلاحظ معامل الارتباط بين السيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) كان موجب وقوي جدا 98,75% ودل على أفضل علاقة بين المتغيرات في هذا النموذج وكذا معامل الارتباط سالب وقوي بين السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) حيث بلغت النسبة92.57- % ، وكان الارتباط موجب وقوي بين السيولة القانونية (RDLJ.B) والسيولة النقدية (RDT.B) ، وبلغ الارتباط 95.06 % أي معامل الارتباط سالب وقوي ،

أما عند تثبيت نسبة التوظيف (TDE.B) ودراسة أثرها على المتغيرات وجدنا من النموذج أن معامل الارتباط سالب وقوي بين نسبة التوظيف (TDE.B) ونسبة السيولة القانونية وبلغت النسبة92.57 - % .

ونستطيع أن نفسر من التحليل أعلاه سبب ضعف العلاقة بين السيولة النقدية ومعدل العائد على الموجودات إلى زيادة نمو المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى انخفاض نسبة السيولة النقدية فكان له تأثير عكسيا على الأرباح وبالتالي على معدل العائد على الموجودات ،كما يتضح من النموذج ضعف العلاقة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على الموجودات .

وبإمكاننا أن نفسر سبب ذلك إلى زيادة نمو الموجودات السائلة المتمثلة في النقد والأرصدة النقدية لدى المؤسسات المالية الأخرى مقارنة بحجم المطلوبات السائلة .

وكذلك أن نفسر ضعف هذه العلاقة إلى ضعف حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك مقارنة بحجم الموجودات ، ويبدوا أن طبيعة بنك البركة ينتهج سياسة متشددة في منح التسهيلات الائتمانية الأمر الذي أدى إلى ظهور العلاقة بأنها ضعيفة .

ثانيا – تحليل الإرتباط بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية :

لتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) سنعتمد على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية ، معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف(TDE.B) ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02): يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) والسيولة المصرفية

	ROEB	RDTB	RDLJB	TDEB
ROEB	1.000000	0.666822	0.744104	-0.826448
RDTB	0.666822	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	0.744104	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	-0.826448	-0.925727	-0.950695	1.000000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك وبرنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (02) الذي يوضح الارتباط بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) والسيولة النقدية(RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) وجدنا أن معامل الارتباط الجزئي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) والسيولة النقدية (RDT.B) كان قوي وموجب وقدر بـ 66,68 % وكذا الارتباط قوي بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) والسيولة القانونية (ROLJ.B) ويقدر بـ 74.41 % ، أما علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (ROE.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) كانت سالبة وقوية وقدرت بـ 82.64- %.

وعلاقة الارتباط موجبة وقوية جدا بين السيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) وتقدر النسبة بـ 98.75 %. وعند تثبيت السيولة القانونية (RDLJ.B) وجدنا الارتباط سالب وقوي بين السيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) وقدرت بـ 95.06 - % .وأخيرا عند تثبيت نسبة التوظيف لاحظنا أن الارتباط سالبا وقوي وقدر بـ 92.57-% بين نسبة التوظيف (TDE.B) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.B) .

ونستطيع أن نفسر سبب قوة العلاقة بين السيولة النقدية ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE.B) إلى انخفاض نمو المبالغ السائلة في الصندوق مقارنة بحجم ودائع العملاء من الالتزامات السائلة مما أدى إلى ارتفاع نسبة السيولة النقدية فكان له تأثير عكسيا على الأرباح التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس المال البنك وبين أيضا قوة العلاقة بين نسبة السيولة القانونية ومعدل العائد على حق الملكية .

وبإمكاننا أن نفسر سبب قوة هذه العلاقة إلى انخفاض نمو الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة وانخفاض حجم الاستثمار مما كان له تأثير عكسيا على الأرباح التي يحققها المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس المال البنك ، كما تبين أن هناك قوة في العلاقة بين نسبة التوظيف ومعدل العائد على حق الملكية ، وكذلك إلى ضعف التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك مقارنة بحجم حقوق الملكية مما كان له تأثير عكسيا على العائد .

المحور الثالث: قياس أثر السيولة المصرفية على المخاطرة

سنتطرق إلى كل من تحليل تأثير السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات ، وكذلك العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات و تحليل السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية /إجمالي الموجودات

أولا:تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

لقياس العلاقة بين السيولة المصرفية والأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.B) اعتمدنا في التحليل على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية: الأرصدة النقدية لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.B) ، ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة السيولة القانونية (RDT.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات

	TSAAB	RDTB	RDLJB	TDEB
TSAAB	1.000000	0.985413	0.996810	-0.966562
RDTB	0.985413	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	0.996810	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	-0.966562	-0.925727	-0.950695	1.000000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك وبرنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (03) الذي يوضح العلاقة بين الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) ، وجدنا أن معامل الارتباط قوي جدا بين نسبة الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات (TSAA.B) ونسبة السيولة النقدية وتقدر بـ 98.54% ، وكان الارتباط قوي جدا بين نسبة الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.B) حيث قدرت بـ 99.68 % وعلاقة الارتباط بين نسبة الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات قوية جدا مع نسبة التوظيف (TDE.B) حيث بلغت 96.65 % وعلاقة الارتباط تبين السيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) قوية جدا حيث النسبة بـ 98.75% كان الارتباط قوي وسالب وقدر ب95.06-% بين السيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) وقدر بـ 92.57-%

ونفسر سبب قوة هذه العلاقة إلى ارتفاع نمو الأرصدة النقدية الموجودة لدى المصارف / إجمالي الموجودات مقارنة بحجم السيولة النقدية وارتفاع حجم السيولة القانونية مما كان له التأثير الايجابي على نسبة التوظيف ، كما تبين أن هناك قوة في العلاقة بين نسبة السيولة القانونية والأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف/ إجمالي الموجودات

ونستطيع أن نفسر سبب قوة العلاقة إلى قوة الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة الممنوحة لدى البنك مما كان له تأثير إيجابيا على الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف / إجمالي الموجودات ، كما تبين أن هناك علاقة قوية بين نسبة التوظيف والأرصدة النقدية المملوكة لدي المصارف إلى إجمالي الموجودات .

ثانيا :تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات

لدراسة العلاقة بين السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMTA.B) سنعتمد على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية : نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (AMTA.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (04) : يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات (**AMTA.B**) والسيولة المصرفية

	AMIAB	RDTB	RDLJB	TDEB
AMIAB	1.000000	-0.965023	-0.951115	0.952109
RDTB	-0.965023	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	-0.951115	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	0.952109	-0.925727	-0.950695	1.000000

المصدر : من اعداد الباحث بالإعتماد على القوائم المالية للبنك وبرنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (04) الذي يوضح الارتباط بين الموجودات النقدية والاستثمارات /إجمالي الموجودات (AMNA.B) والسيولة النقدية (RDT.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) وجدنا أن معامل الارتباط الجزئي بين نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات والسيولة النقدية قوي وسالب وقدره بـ 96.50 - % وارتباط قوي جدا وسالب بين السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات وقدره بـ 95.11 - % وكان الارتباط بين نسبة التوظيف والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات قوية جدا وموجبة وقدره النسبة 95.21% ، وكانت علاقة قوية جدا وموجبة بين السيولة القانونية (RDLJ.B) والسيولة النقدية (RDT.B) وقدره بـ 98.75 % وارتباط قوي جدا وسالب بين نسبة التوظيف (RDE.B) والسيولة القانونية (RDLJ.B) وقدر بـ 95.06- % وكذا علاقة ارتباط بين السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة التوظيف (TDE.B) قوي جدا وسالبة وقدره بـ92.57 - %.

ونستطيع أن نفسر، أن ضعف العلاقة بين نسبة الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات إلى انخفاض نمو الموجودات السائلة مقارنة بحجم المطلوبات السائلة وانخفاض حجم الاستثمارات مما يؤثر عكسيا على نسبة السيولة النقدية .

والعلاقة الضعيفة جدا بين السيولة القانونية والموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات يرجع إلى انخفاض الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة مما يؤثر عكسيا على نسبة السيولة القانونية .

وبإمكاننا أن نفسر العلاقة القوية بين نسبة التوظيف وبين الموجودات النقدية والاستثمارات / إجمالي الموجودات ،يرجع إلى انخفاض التسهيلات الائتمانية مقارنة بالموجودات السائلة مما يؤثر عكسيا على نسبة التوظيف .

ثالثا :تحليل العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات

لتحليل العلاقة بين السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.B) اعتمدنا على مصفوفة الارتباط الجزئي التي توضح العلاقة بين المتغيرات التالية : التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات (CAT.B) ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة السيولة القانونية (RDLJ.B) ،و نسبة التوظيف (TDE.B) ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (05) :يوضح مصفوفة الارتباط الجزئي بين التسهيلات الائتمانية / إجمالي الموجودات(**CAT.B**) والسيولة المصرفية .

	CATB	RDTB	RDLJB	TDEB
CATB	1.000000	-0.967461	-0.965073	0.981138
RDTB	-0.967461	1.000000	0.987568	-0.925727
RDLJB	-0.965073	0.987568	1.000000	-0.950695
TDEB	0.981138	-0.925727	-0.950695	1.000000

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك وبرنامج Eviews 9

من خلال الجدول رقم (05) الذي يوضح الارتباط بين السيولة النقدية (RDT.B) ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات (CATA.B) وجدنا أن هناك ارتباط قوي وسالب بين التسهيلات الائتمانية ونسبة السيولة النقدية (RDT.B) وتقدر بـ96.74 % وارتباط قوي وسالب أيضا بين السيولة القانونية (RDLJ.B) والتسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع والتي تقدر بـ 96.50 - % وارتباط قوي وموجب بين التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع ونسبة التوظيف وتقدر بـ 98.11 % .

ونستطيع أن نفسر ، أن قوة الارتباط بين السيولة النقدية و نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات راجع إلى زيادة هذه الأخيرة مما أدى ذلك إلى انخفاض في نسبة السيولة النقدية .

وبإمكاننا أن نفسر قوة الارتباط بين نسبة السيولة القانونية ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع راجع لزيادة هذه الأخيرة مما أدى إلى انخفاض في نسبة السيولة القانونية .

وكذلك أن نفسر قوة الارتباط بين نسبة التوظيف ونسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الودائع حيث أن الزيادة في نسبة هذه الأخيرة يؤدي ذلك إلى زيادة نسبة التوظيف .

خلاصة:

إن موضوع السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة من الموضوعات التي لا تزال تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين في إيجاد طبيعة العلاقة وكيفية تحقيق التوازن بينهم (السيولة ،العائد، المخاطرة) بعد تحقيق الهدف الأساسي للبنك وهو هدف الأمان لتشكل مثلث من الأقطاب الثلاث والتي لا يمكن لأي بنك الاستغناء عنها .

وفي هذه الورقة البحثية حاولنا دراسة ما مدى أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة ؟، وتشير هذه الأخيرة إلى قدرة البنك على تعظيم عوائده من نتائج أعماله دون أن يؤدي ذلك إلى الإفراط بالسيولة المصرفية التي لديه وهذا ما ينعكس سلبا على سمعة البنك وثقة المتعاملين معه في مواجهة التزاماتهم المالية وعليه قامت الدراسة على جملة من الأهداف أهمها (تقييم العوائد المصرفية وسيولتها باستخدام المؤشرات الخاصة بها وبيان تأثير السيولة في نسب العائد المتحقق وكذلك على نسب المخاطرة .أما أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة :

فلاحظنا أن نسب تأثير مؤشرات السيولة على معدلات العائد والمخاطرة كان لها تأثير سلبي في أغلب ما تم تناوله ، مما أثر على مؤشرات العوائد المصرفية عدا بعض مؤشرات السيولة نذكر منها : مؤشر السيولة النقدية – مؤشر السيولة القانونية التي كانت لها تأثير إيجابي على الأرصدة النقدية المملوكة لدى المصارف وكان لها تأثير إيجابي على معدل العائد على الموجودات .

وقد تم التوصل إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة النقدية ونسبة النقد والأرصدة المملوكة لدى المصارف على إجمالي الموجودات .

- وجود علاقة بين نسبة النقد و الأرصدة المملوكة لدى المصارف على إجمالي الموجودات لبنك البركة.
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية والموجودات النقدية والاستثمارات لبنك البركة
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية والتسهيلات الائتمانية لبنك البركة
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين السيولة القانونية ونسب السيولة النقدية والتسهيلات الائتمانية.
- عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب التوظيف والتسهيلات الائتمانية.

ومنه على إدارة البنك أخذ الحيطة والحذر من المخاطر المصرفية و التحوط لها تماشيا مع الالتزام والتشريعات القانونية واللوائح الإرشادية وتوجيهات البنك المركزي الجزائري أثناء ممارستها للأنشطة المختلفة ، وكذلك يجب أن يكون لديه جهة محددة تشرف على متابعة تنفيذ سياساته وأهداف السيولة ، وعلى إدارة البنك ضرورة السهر على التأكد من أن مسألة السيولة تم إدارتها بفعالية ، إضافة إلى أن يوفر أنظمة ضبط داخلية لإدارة مخاطر السيولة ، وأن يعمل على مراجعة وتقيم هذا النظام بشكل دوري وذلك للتأكد من ملائمته وفعاليته .

الاحالات والمرجع:

[1] خان طارق الله وأحمد حبيب ، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، ترجمة عثمان بابكر أحمد ، البنك الإسلامي للتنمية ، المعهد الإسلامي لبحوث والتدريب ، بدون بلد ، بدون طبعة ، 2003 ،ص 240

[2] عبد الحميد عبد المطلب ، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، بدون طبعة ،2002 ،ص230

[3] إبراهيم محمد ، المصارف والسيولة وعمليات التغطية الدولية ، اتحاد المصارف العربية ، المجلة الجامعية ، جامعة مصراته ، ليبيا، عدد 11،ص6

[4] فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للطبعة والنشر ، عمان ، طبعة 1 ، 2000 ،ص71

[5] محمد الصائغ ورضا صاحب أبو حمد، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية،ماجستير اقتصاد ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة،العراق ،ص10

[6] آل شبيب دريد ، مبادئ الإدارة المالية ، ، دار المناهج للنشر والتنويع ، عمان ، طبعة 1 ، 2006 ، ص33

[7] رمضان زياد ، إدارة الأعمال المصرفية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، بدون طبعة ،1997،ص23

[8] رمضان زياد،الإدارة المالية في الشركات المساهمة، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،بدون طبعة ، 1998،ص239

[9] صباح عاقل سالم ،تقييم ربحية الاستثمارات،ماجستير محاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1989،ص147

[10] سنغطاس نبيه، معجم المصطلحات الاقتصاد والمال وادارةالاعمال،مكتبة لبنان، بدون طبعه ، 1985،ص487

[11] Hempel George H . & Simonson Dnald G . Bank Management " text & cases " . 5 th edition copyright by John wiley & sons Itd USA ،1999 p5.

[12] Mondher Bellalah, Gestion des risques et produits dirivés , classiques et exotiques, paris, édition dunod 2003 ;P :19.

[13] طارق عبد العال حماد ، تقيم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة – ، الدار الجامعة ، الاسكندرية ، 1999،ص79.

[14] انظر: سرين سميح أبو رحمه ، السيولة المصرفية وأثرها في العائدوالمخاطرة ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة ،فلسطين،2009 ،ص 16 .

[15] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية ،2003 ، ص:206

[16] سعيدة بورديمة، تحليل الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري للفترة 1995-1997، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير مؤسسات جامعة قسنطينة، غير منشورة، 2002- 2003، ص 62

[17] شهون ، لمياء ، مرجع سبق ذكره ، ص77

[18] لمخلافي عبد العزيز محمد أحمد ، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية ، دكتوراه في العلوم الادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2004 ، ص52 .

[19] طه طارق ، ادارة البنوك ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، بدون طبعة ، 2008 .

[20]القوائم والتقارير المالية لبنك البركة الجزائري للفترة 2010-2015